

تهديدات اللاتماثلية وضرورة التنسيق الأمني في منطقة المتوسط

Asymmetric threats and the need for security cooperation
in the Mediterranean region

أ.د. غري محمد
أ. سفيان طبوش
جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف

الملخص:

موضوع للعلاقات بين الدول والأقاليم يحظى بأهمية خاصة في عالم التكنولوجيا والاعتماد المتبادل، فتزايد المشكلات والأخطار تعطي جنوب المتوسط أهمية بارزة لأوروبا لمواجهة هذه التحديات في الوقت الذي تستشعر فيه أوروبا أهمية جنوب المتوسط وتتطلع إلى صياغة تعاون متوسطي يهدف إلى التقريب بين المنطقتين، فإعتناق مبدأ التعاون يتطلب التحرر من جميع الآراء والنزعات التي تخالف التعاون ثم يتم تقييم الأمور تقييماً جديداً ينتهي إلى تكوين سلم قيم جديد، حيث يتم تحليل الموضوع من خلال محورين أساسيين: المحور الأول: التهديدات عبر الوطنية وضرورة التنسيق الأمني، أما المحور الثاني يتطرق إلى أهمية تعزيز الأمن: هل يعتبر مصلحة مشتركة؟

Abstract:

The subject of relations between the countries and territories has a great importance, especially in the world of technology and interdependence. The Increase of problems and dangers give the southern Mediterranean an outstanding significance for Europe to meet these challenges at a time when Europe is conscious about the importance of the Southern Mediterranean and looks for a cooperation between the two regions. Embracing the principle of cooperation requires freedom from all views and tendencies that are contrary to the cooperation and then things should be evaluated well which leads to a new values assessment, where the subject should be analyzed through two main axes: the first axis: threats through nationalism and the need for security coordination, while the second axis deals with the importance of strengthening security: is it considered as a common interest ?

مقدمة:

ضفتها أحد المنظورات التي أدرجت العناصر غير العسكرية للتعاون وتحقيق الأمن في المنطقة من خلال المحددات الجيو اقتصادية الأمنية والجيو سياسية، حيث أصبح التعاون الأمني في ظل تزايد الاعتماد المتبادل ضرورة حتمية لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط، فيبدو واضحاً أن التطورات الجيو سياسية في منطقة المتوسط هي نتيجة التنافس الدولي أو سياسة الاستقطاب والتعاون أو فشل بعض الدول في أداء مهامها الوظيفية نتيجة الضعف في الإطار العام للدولة بوجود انقسام على المستوى الداخلي والتنافس الخارجي،

اختلفت منظورات الاستراتيجيين حول طريقة بناء الأمن، إذ أن هناك منظورات تقليدية لازالت صامدة بسبب استمرار بعض أوجه سلوك الحرب الباردة في السياسة الدولية الراهنة، كاحتفاظ القوى النووية بأسلحتها واستمرارها في تطوير أدوات الردع التقليدية والمنافسة حول سوق تجارة الأسلحة، وهناك منظورات جديدة أدرجت العناصر غير العسكرية في المفهوم وذلك في إطار شراكة وتعاون لتحقيق الأمن والاستقرار، وتعتبر العلاقات الأورو متوسطية التي تربطها شراكة بين

المطلوبة للتعاون والشراكة وتحقيق الجماعة الامنة، وذلك على النقيض من الفكرة الذائعة على نحو واسع والتي تبرز الخصائص اللغوية والعرقية كحافز نحو التكتل، إلا أن هذه الصفات لم تؤسس شروطا خلفية أساسية من أجل تحقيق الشراكة والتعاون⁽¹⁾.

فاعامل الجوار الاقاليبي للدول المتوسطة يملئ عليها العديد من المقاربات والتصورات الأمنية والسياسية نظرا لتشاركتها في وحدة المجال الاقاليبي، فهناك قضايا الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والتطرف والإرهاب والهوية والتنوع الحضاري الثقافي وبرامج الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان، كلها تحديات مشتركة ذات أبعاد سياسية وأمنية يتفاعل من خلالها الإقليم المتوسطي ما يتطلب بناء هيكلي ومؤسسي للتنسيق لمواجهة التحديات؛ ذلك أن موجب الشرعية المعيارية لمشروع الشراكة الأورو متوسطية يجعل الخطاب مفتوحا على جملة من الإمكانيات، حيث يتم تحقيقها أولا بواسطة عقلانية خطافية تقتضي- نموذجيا البحث عن الحجج الأفضل والمشاركة دون اتهام الآخر، ومن ثم الانفتاح على كافة الحجج ذات الصلة والشمولية التي تتضمن نموذجيا مشاركة واعترافا متبادلا بين كافة المعنيين، حيث هذه القواعد التي أرساها هابرماس تكون بمثابة الشروط التي تسمح برفع المناقشة والحوار بين الضفتين إلى أقصاها، وهذا بالخروج من الأناة الأنا إلى أفق مفتوح⁽²⁾.

لقد بلور بول كينيدي نظرية إستراتيجية "الدول المحورية" التي هي تلك الدول ذات الأهمية الإستراتيجية والتي يؤدي عدم استقرارها إلى التأثير في الدول المجاورة لها وكذلك على الاستقرار العالمي وتحدد بمعايير الموقع الجيو إستراتيجي والإمكانات الاقتصادية⁽³⁾، ومدى قدرتها على التأثير على الاستقرار الجهوي والعالمي وتعتبر الجزائر ومصر وتركيا أحد هذه الدول المحورية التي حددها بول كينيدي التي تعتبر ذات دور كبير للتنسيق والتعاون مع أوروبا لتحقيق الاستقرار في منطقة المتوسط.

ما يدفع إلى التفرقة وانتقال التفكير من المستوى الاجتماعي إلى الترابي في بعض الأحيان، فيصبح التهديد فعلي حينما يكون هناك انقطاع للاستمرارية السياسية وعدم قدرة الدولة بإمكاناتها المتوفرة على فرض النظام والقانون فتصبح "شبه دولة" أو "دولة فاشلة" باعتبارها غير قادرة على أداء وفرض قوتها السياسية والعسكرية، فتفتقد مصادر شرعيتها داخل إقليجها وتنتشر التهديدات داخل وخارج إقليجها، فتصبح عبء على الدول المجاورة باعتبارها "مناطق رمادية" تشكل خطرا على مصالحها نتيجة التحول النوعي على مستوى إدراك مصادر الأمن.

فمنطقة المتوسط تربطها علاقات تاريخية يتم محاولة توثيقها من خلال الشراكة الأورو متوسطية، وفي ظل الاختلاف في وجهات النظر لطبيعة الشراكة خاصة فيما يتعلق بالنود الاقتصادية والثقافية والأمنية وذلك لاختلاف الاهتمامات بين الضفتين، تحتاج الشراكة إلى توافق في الاهتمامات لدعمها، وتعتبر التهديدات الأمنية الراهنة محل اهتمام الضفتين ما يمكن أن يدعم الشراكة إذا ما تم تضمينها بنود أمنية وآليات لحل مشاكل منطقة المتوسط، ما يقودنا إلى طرح مجموعة من التساؤلات: ما هي طبيعة التهديدات في منطقة المتوسط؟ وما هي الآليات الكفيلة لمواجهةها؟ وللإجابة على الأسئلة يمكن تحليل الموضوع من خلال محورين أساسيين: المحور الأول: التهديدات عبر الوطنية وضرورة التنسيق الأمني، والمحور الثاني يتطرق إلى أهمية تعزيز الأمن: هل يعتبر مصلحة مشتركة.

المحور الأول: التهديدات عبر الوطنية وضرورة التنسيق الأمني

أولا: الجوار الجغرافي وتعدد التهديدات في المنطقة المتوسطية

إن الحياة الحديثة هي بطريقة ما حياة يسودها الجانب الدولي أكثر من ذي قبل، هذا الاعتقاد قام على الأرقام الخاصة بمعدل التجارة وبنادج الهجرة وتدفع الخدمات البريدية، حيث أصبح الاعتماد على هذا الأمر يمثل الحالة

ترتب عليها الصراع أو سوداء تكون مهمتها الكشف عن المظاهر والمؤشرات الخادعة التي تدفع إلى تأجيج الصراع أو على العكس قد تساهم في الاستخفاف في حدة الأزمات على عكس ما هي عليه في الواقع.

- النظارات عن بعد: وهي إما شفافة تهتم بالرؤية البعيدة للصراعات عبر البحث عن مسبباتها العميقة وجذورها التاريخية، أو سوداء تهتم بتحليل الثقافات العميقة والوعي الجماعي للمجتمعات المتصارعة.

ثالثاً: ضرورة استيعاب أطراف الشراكة لطبيعتها في ظل التحولات المتسارعة: إن الشراكة أحدثت تغييراً في قواعد التكامل الإقليمي التي سادت العلاقات الاقتصادية الدولية طوال العقود المنصرمة، فالذي يحصل الآن هو شراكة بين الشمال والجنوب التي تتطلب إدراك الفلسفة التي يتبناها الاتحاد الأوروبي في عملية الشراكة، والمتمثلة في تهيئة الشريك الضعيفواً قوامه في الشراكة بغية رفع مستواه⁽⁵⁾، إلا أننا نشك في تطبيق الفكرة دون إيجاد مؤسسات إقليمية تدعم الشراكة، ونرى أسباب الشراكة محاولة احتواء الآثار السلبية الاجتماعية في الدول المتوسطة مثل العنف والهجرة وتوسيع الأسواق، فوجود شركات متعددة المستويات والتفضيلات داخل بلدان حوض المتوسط يوحي بزيادة انقسامها وتقليص قوتها التفاوضية، فهناك بلدان دخلت إلى عضوية الاتحاد الأوروبي مثل مالطا وقبرص، وبلد تجمع به وحدة جمركية ويسعى للانضمام هو تركيا، وإسرائيل هي الأخرى التي لها علاقات خاصة ووطيدة مع الاتحاد الأوروبي، وبلدان أخرى تربطها اتفاقية شراكة وهي المغرب، تونس، مصر، الجزائر، الأردن، لبنان وسوريا، وهذا يمثل تحدي كبير أمام الشراكة من أجل توحيد معاييرها، وذلك من خلال إعادة بناء العلاقات على أساس اندماج وليس إدماج لدول جنوب المتوسط.

فالظروف الدولية والإقليمية تؤكد على أن العلاقة المتأسكة بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط ضرورية وحيوية ليس فقط للأطراف المعنية بالشراكة، بل لأجل الاستقرار السياسي والاقتصادي العالمي، وبالرغم من

إن التنسيق الأمني لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة المتوسط يتطلب الإجابة على أمن من؟ وضد من؟، ويفترض هذا الإطار أن التفاعلات الأمنية في منطقة المتوسط من شأنها التأثير في حسابات الأمن الإقليمي والتوازنات في المنطقة، وانخراط الدول في تحقيق الأمن الإقليمي أمر تقرره الدول ذاتها؛ ولتحقيق الأمن الإقليمي شروط عدة منها إدراك وحدات المنطقة المتوسطة تكلفة الصراعات الممتدة من الناحية الجيوستراتيجية حيث تصبح المنطقة منطقة تجاذب للصراعات وتنافس فيما بين الأطراف الإقليمية والدولية ومن الناحية الاقتصادية والسياسية، وعلى صعيد العلاقة بين الأمن الإقليمي والعالمي فإنها لا ينفصلا وخاصة أن منطقة المتوسط تجمع المصالح الاستراتيجية ما يجعلها ساحة للتنافس.

إذا كان قبول بلدان جنوب المتوسط للتعاون الأمني مع شمال المتوسط يعد نتيجة لطبيعة الحلل الأمني في المنطقة، وهو الحلل الذي ازدادت حدته بعد التحولات السياسية في المنطقة (ليبيا، الساحل، سوريا، داعش...) فإن ذلك لا يعد ضماناً للأمن على المدى البعيد خاصة في ظل ضعف البناء السياسي والاقتصادي لدول جنوب المتوسط، والشراكة لم تطرح تصوراً إزاء منظومة أمن إقليمي تضم كل بلدان المنطقة.

ثانياً: ثقافة الحوار مفتاح السلام في منطقة المتوسط: للترية دور مهم في ترسيخ ثقافة الحوار داخل المجتمع وما بين المجتمعات، حيث يعرف فيديريك مايور ثقافة السلام بأنها "ثقافة التعايش والتشارك المبنية على مبادئ الحرية والعدالة والديمقراطية والتسامح والتضامن وهي ثقافة ترفض العنف وتتشبث بالوقاية من النزاعات في منابها وحل المشاكل عن طريق الحوار والتفاوض"، ولتحقيق الأمن في منطقة المتوسط وجب نشر هذه المفاهيم داخل المجتمعات بالإضافة إلى النظر إلى الصراعات بأربع نظارات⁽⁴⁾:

- النظارات عن قرب: وهي إما شفافة تكون مهمتها التعرف على المسببات المباشرة والأزمات الآتية التي

إدراك جميع الأطراف لأهمية هذه العلاقة وضرورة تسريعها، إلا أنه وبعد مضي - عقد من الزمن على توقيع إعلان برشلونة، فإن القليل تم إنجازه مقاساً بأهداف الشراكة وأن أمانها مشواراً طويلاً⁽⁶⁾.

رغم الدلائل المتكررة على أن التعاون في السياسة الخارجية الأوروبية غير المدعوم بالقوة العسكرية لا يستطيع أن يصل إلى كامل طاقته وذلك من خلال حل الأزمات بالطرق الدبلوماسية والودية فأصبح التدخل العسكري سمة بارزة في ظل تفاقم التهديدات، خاصة مع هجمات محتملة يمكن أن تشمل محام إنسانية ومحام إنقاذ وحفظ السلام ومحام قتالية في إدارة الأزمات، ما يتطلب إنشاء شرطة أورو متوسطة وإنشاء خلية تخطيط دفاعي ومركز ترجمة فورية وإنشاء معهداً خاصاً للدراسات الأمنية وتكوين قوات محام مشتركة مختلطة من شأنها أن تدعم العلاقات الأورو متوسطة من خلال العمل المشترك لمواجهة التهديدات الأمنية.

رابعا: الأمن كدخل لدعم الشراكة بين ضفتي المتوسط

مع أن منطقة المتوسط كانت وما تزال إحدى أهم المناطق الإستراتيجية في العالم، فإن إيجاد نظام أمني للمنطقة بغض النظر عن ماهية هذا النظام وأطرافه (دول أو تكتلات) سيظل هدفاً آخذاً في الاعتبار الوضع الجديد الذي رتبته التحولات السياسية، حيث أنه أدى إلى تعفن التهديدات خاصة الحالة الليبية والأزمة الاقتصادية وتراجع أسعار النفط، وهذا يتطلب ضرورة إدراك أطراف الضفتين حتمية إيجاد إطار أمني إقليمي الذي تعتبر أحد أهم متطلباته بناء الثقة، فتشير الخبرة التاريخية إلى وجود فترات صراع بين الضفتين وحتى بين دول كل ضفة، بالإضافة إلى التباين الإيديولوجي والثقافي والاقتصادي والسياسي، ما يتطلب تهيئة البيئة لإيجاد مؤسسات لتحقيق الأمن تكون بمنزلة منتدى لبحث التهديدات لأمنية المشتركة، وذلك بتكريس مفاهيم الأمن التعاوني الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتضافر جهود أعضاء ضفتي المتوسط، بالإضافة إلى تكوين هيئة جنوب متوسطية من أجل دراسة نوع الأمن الذي يقدمه الاتحاد

الأوروبي في إطار الشراكة وما إذا كان يتلاءم مع الاحتياجات الأمنية لدول جنوب المتوسط، مع محاولة إيجاد صيغة للحوار بين الضفتين بشكل مؤسسي الاتحاد الأوروبي مقابل اتحاد المغرب العربي أو جامعة الدول العربية بعد تفعيل مؤسسات هذه الأخيرة، أو دولة مقابل دولة للوصول إلى صيغة ما للأمن الإقليمي عبر إحياء إستراتيجية راجح راجح التي تحقق المصالح المشتركة في المنطقة، وإن قدرة الترتيبات الدفاعية في منطقة المتوسط على الاستمرار سوف تعقد في نهاية الأمر على عاملين الأول هو درجة التهديد القائم، والثاني هو درجة تقبل الآخر والتعاون معه.

إن مدى تقبل بلدان المتوسط ميثاق الشراكة في بعده الأمني يعتمد على حجم الشعور بوجود تهديد مشترك متنام يحتاج إلى التعاون لدفعه، فتتبع الأمن بشكل فعلي سواء اتخذ شكل الشراكة أو النظام الأمني الإقليمي أو غير ذلك من صيغ لا بد أن يتم التعبير عنه من خلال آليات رسمية أو غير رسمية لترجمة النوايا إلى واقع عملي ملموس، ومن تلك الآليات الاتفاقيات وإجراءات بناء الثقة التي تكون اختباراً حقيقياً لنوايا أطراف المنظومة الأمنية، وذلك من خلال البدء بنظام التعاون الأمني المشروط الذي هو عبارة عن سلسلة من الاتفاقيات لبناء الثقة بين أطراف تشهد صراعاً دائماً ليتم تطويرها إلى شراكة أمنية متوسطة التي تعد ترتيباً أمنياً لمنطقة المتوسط يتم الاتفاق فيها بين أطرافها بشأن مواجهة التهديدات الأمنية وتعزيز الاستقرار الذي ربما يؤدي على المدى البعيد إلى ظهور هيكل للأمن الإقليمي الذي يتوقف على إدراك الأطراف المتوسطة مدى وجود اعتماد متبادل فيما بينها للتصدي للمشاكل عبر الحدودية.

إن الشرط المسبق لتطوير عملية التعاون في الشراكة الأورو متوسطة في بعدها الأمني هو الالتقاء حول المصالح الملموسة للدول الأعضاء على الأقل إلى الحد الذي تكون فيه:

1 إما أنها لا يساورها الخوف من أن تنحرف السياسة المشتركة بصورة كبيرة عن مسار سياستها الوطنية.

المتوسط، بالإضافة إلى اتفاق أطراف الإقليم على عدة معايير يتم تضمينها في وثيقة توضح آليات التفاعلات فيما بين دول المنطقة؛ فيحدد برينال جوب شروط لا بد من توفرها لتحقيق الأمن الإقليمي وهي الإدراك المشترك لفكرة الأمن التعاوني، بالإضافة إلى القبول بمعايير مشتركة بشأن قيمة الحوار وآليات تفعيله، مع غياب أي تصورات إيديولوجية مسبقة لمصادر دائمة للتهديد أو العدوان⁽⁸⁾ ومثال ذلك عدم إلصاق الإرهاب بالإسلام واعتبار أن الإرهاب لا دين له ولا وطن.

إن التعاون الأمني في منطقة المتوسط أصبح أكثر من ضرورة نتيجة تغض التهديدات وعبرها الحدود الوطنية حيث أصبحت البيئة الموضوعية للتعاون الأمني واحدة في ظل تماثل التهديدات الإقليمية، فيتطلب التنسيق والتعاون تكافؤ العلاقات داخل منطقة المتوسط تقوم على درجة كبيرة من المشاركة أي حق كل طرف في المبادرة باقتراح سياسات عامة وتملكه لفرصة عادلة في مناقشة الاقتراح بجدية من قبل الأطراف الأخرى، وذلك بالتنسيق في مواقف الأطراف تجاه القضايا الجوهرية (محاربة الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، تحقيق الاستقرار السياسي....) لا تضاج عملية الإجماع داخل الشراكة، مع إبراز القدرة على التأقلم مع الظروف والمستجدات بما يتوافق مع المصالح المشتركة؛ فالعلاقة يجب أن تتسم بالتوازن والتكافؤ على الأقل النسبي القائم على احترام كل طرف لثقافة الآخر وتقاليد وتراثه، والسعي أيضا إلى تطوير المصالح الاقتصادية والسياسية المشتركة التي تساهم في زيادة التفاهم.

المحور الثاني: أهمية تعزيز الأمن: هل يعتبر مصلحة مشتركة؟

أولا: جيو تاريخية العلاقات الأورو متوسطية وتشابكها
إن التعاون بين منطقتي المتوسط تلميه روابط الجوار والتراث الحضاري المشترك ويفرضه تكامل المصالح وتربطها، فالوحدة الأوروبية تقيم حوارا نشطا داخل الجماعة وخارجها، وما يعزز ذلك ارتباط أوروبا بمنطقة جنوب المتوسط من خلال حلقات متصلة من التفاعلات

2 وإما أن تجد نفسها مضطرة نتيجة بروز مصلحة مشتركة مهمة إلى الاعتقاد بأن سياسة ما مشتركة تستحق التضحية بالاستقلالية الوطنية.

فإنشاء المؤسسات لابد أن يكون هدفا في حد ذاته لأن تلك المؤسسات سوف تستخدم والثقة فيها سوف تتنامى وشرعيتها سوف تترسخ، والمؤسسات لا يمكن أن تعمل إلا في حالة وجود مشاركة في الأهداف⁽⁷⁾، كقاعدة عامة تتم الترتيبات المشتركة فقط في حالة وجود مصالح متبادلة، ويتم الالتزام بتلك الترتيبات في أوقات الأزمات فقط في حال وجود مصلحة للدول المتوسطة.

إن التنازل عن السيادة لمؤسسة جديدة فقط في حال تحقق الشروط التالية:

- المكاسب الملموسة للعمل المشترك تفوق في حجمها التكاليف المحتملة للسيادة المتنازل عنها أو المكانة الوطنية.
- التنازل تفضيلات الحكومة أو المصالح الوطنية الملموسة، الالتقاء الذي يسمح بتحقيق الشرط الأول.
- تظل المصالح الخاصة بالدول الكبيرة موضع حماية سواء من خلال تطبيق حدود صارمة أو بشروط وفقا لبنود الشراكة، أو من خلال خيارات الدولة بالنسبة إلى مصالحها الخاصة، فتعتبر المؤسسة مهمة في تشكيل الإدراك العام، إلا أن الواقع يدل أن الدول تنتهج خطوات تجميلية تجاه الشراكة حين لا يخدم قبولها للشراكة الحقيقية مصالحها الملموسة.

إن تحقيق التعاون الأمني في منطقة المتوسط يتطلب إدراك الوحدات تكلفة الصراع الممتدة، وأن تحقيق المكاسب لن يتحقق من خلال الحروب سواء بأعمال العنف المحدودة أو استخدام القوة العسكرية، أي الاقتناع بحتمية التعبير عن رؤاها المتباينة من خلال آليات سلمية وأن العنف لا يؤدي إلا إلى مزيد من العنف وهذا ما يلاحظ من خلال التدخل الفرنسي- في مالي أو تدخل الناتو في ليبيا حيث أدى إلى تأزيم الوضع وليس إيجاد حلول له، فيعتبر الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي شرط ضروري أولى من التدخل العسكري لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة

المختلفة والمأرجحة عبر التاريخ الممتد ما بين أخذ وعطاء، واستغلال واستعمار، وتعاون وعداء واستقلال وتبعية⁽⁹⁾، فيمكن تحديد تشابك العلاقات بين منطقتي المتوسط من خلال ثلاث عناصر أساسية⁽¹⁰⁾:

- النفوذ التقليدي لأوروبا في دول جنوب المتوسط وشرقه.

- الروابط الاقتصادية كشريك اقتصادي وتجاري ومورد للموارد الأولية والاستثمار.

- عنصر - جيواستراتيجي الذي يمتثل بالقرب الجغرافي وحركة الأفراد والأفكار.

فتعتبر المنطقة العربية من المنظور الاستراتيجي الطريق الذي يربط بين أوروبا وآسيا وكذلك بين أوروبا وشرق إفريقيا ويمكن أن يؤدي إقبال هذا الطريق إلى احتواء أوروبا ومحاصرتها، ونظرا للأهمية الاستراتيجية والحيوية التي يتمتع بها البحر الأبيض المتوسط بالنسبة للجامعة الأوروبية تبرز أهمية الاستقرار على الشاطئ الجنوبي والشرقي للبحر المتوسط، ومن هنا تزداد أهمية التعاون لتعزيز الأمن في المنطقة لاحتواء النزاعات المحلية والإقليمية والدولية التي تهدد المنطقة ولما لها من انعكاسات خطيرة على الأمن والاستقرار الأوروبي؛ بحيث لخص ساركوزي تصوره لمستقبل العلاقة حيث قال "بإدارة الظهر إلى المتوسط، فإن أوروبا وفرنسا ظننا أننا تديران الظهر إلى الماضي، بينما كنا في الواقع تديران الظهر إلى مستقبلهما، لأن مستقبل أوروبا في الجنوب"⁽¹¹⁾.

أما جنوب المتوسط فيتوقع أن تؤدي أوروبا دورا فاعلا ومستقلا في تعزيز عملية السلام في المنطقة، وذلك من خلال التعاون في الأمن والاقتصاد والتكنولوجيا، حيث يقوم التعاون على مبدأ المصالح المشتركة الذي يحتاج إلى إرادة سياسية جماعية تقوم على أساس الفعل ومن هنا يجب إرساء براديجم جديد للتوافق بين شمال وجنوب المتوسط وإنشاء سوسيولوجيا لتفعيل التواصل الإنساني انطلاقا من الاعتبارات التالية:

- تعلم التعايش بين ما هو خصوصي وما هو كوني.

- حتمية الاتصال والتبادل بين الضفتين.

- بناء الثقة وتذليل الخوف وسوء الفهم.

- دعم التوافق بين الحقوق المواطنة والحقوق الثقافية.

إن تحديد المصالح في منطقة المتوسط أساس بناء المركب الأمني حيث تعتبر المصلحة المقياس الدائم الذي يمكن على أساسه تقويم وتوجيه العمل السياسي في منطقة المتوسط، وذلك من خلال تحديد أولويات المصالح وتقسيمها إلى المصالح الدائمة التي تعبر عن الأهداف الإستراتيجية في المنطقة، والمصالح الثانوية التي تهتم بحماية المواطنين الذين يعيشون خارج دولهم، والمصالح الأولية التي تهتم بالحفاظ على وحدة الدول وهويتها السياسية والثقافية وحمايتها من أي عدوان خارجي⁽¹²⁾، والبحث عن المصالح المتطابقة في منطقة المتوسط التي من شأنها أن تسهم في دعم الشراكة الأورو متوسطية وبناء مركب أمني إقليمي يساهم في الحفاظ على الأمن والسلام في المنطقة.

ثانيا: التعاون الأورو متوسطي فرص وتحديات

رغم القيود والتحديات التي يواجهها التعاون المتوسطي، إلا أن وجود مجموعة من الفرص والإمكانيات المتاحة تساعد على تسهيل بلورة تعاون متوسطي يتوخى الاستفادة للطرفين، وبالتالي فهو يحمل في طياته آفاقا مستقبلية تعزز التعاون والشراكة على عدة أصعدة، فتوجد مجموعة من الفرص والإمكانيات المطروحة لتحقيق نجاح التعاون المتوسطي يجب الاستفادة منها لتجسيد هذا التعاون نذكر منها:

- حدوث مجموعة من المتغيرات الدولية والإقليمية لصالح تحقيق هدف التعاون المتوسطي، من بينها انتهاء الحرب الباردة والصراع بين القطبين الأمريكي والسوفييتي في حوض البحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي خلق جوا من الهدوء النسبي في حوض المتوسط، وهو ما حدث بالفعل حيث انطلقت عملية التعاون بين بلدان المتوسط في الفترة 1990-1996 والتي ميزها توقيع أربع مبادرات للتعاون في شكل بروتوكولات، وتم الإعداد خلال الفترة نفسها لمؤتمر برشلونة كما جاء مؤتمر مدريد في أكتوبر 1991 ليدفع عملية السلام في المنطقة، كذلك من

المتغيرات التي نهت إلى ضرورة التعاون المتوسطي أزمة الخليج الثانية حيث همشت أوروبا وأخذت دورها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، الأمر الذي دفعها إلى التوجه لأوروبا وإعادة ترتيب أمني واقتصادي وسياسي لمنطقة المتوسط لتلعب دورها الكامل، وفي ظل التحولات التي شهدتها منطقة جنوب المتوسط بعد 2011 وما نتج عنها من فوضى واللا استقرار وانتشار التهديدات التي باتت تهدد أمن منطقة المتوسط بأكملها، الأمر الذي أصبح يطرح بالحاح ضرورة إعادة دعم مسار برشلونة باليات ومؤسسات من شأنها أن تدعم الأمن والاستقرار في المنطقة.

- إن التقارب الجغرافي يرشح أوروبا ممثلة في دول الاتحاد الأوروبي كجارات طبيعيات أكثر من غيرها للتعاون مع الدول المتوسطية جنوبه وشرقه، ويعتقد الأوروبيون أن أوروبا هي المؤهلة لمساعدة دول جنوب وشرق المتوسط على تنمية اقتصادياتها وتطويرها بحكم عوامل الجغرافيا والتاريخ من جهة، وبحكم المصالح الاقتصادية والتجارية التي تشد الطرفين إلى بعضها من جهة أخرى، وبالتالي تجعل كلا منها عمقا استراتيجيا للآخر، هذه الفرصة لم تفوتها دول الاتحاد الأوروبي وسارعت في عقد مؤتمر برشلونة الذي أرسى قواعد التعاون من خلال تحقيق اتفاقيات للشراكة تهدف إلى جعل منطقة المتوسط منطقة استقرار وتنمية وازدهار على المدى المتوسط، وخلق أكبر كتلة تجارية حرة في العالم على المدى الطويل.

- وجود مجموعة من المشكلات التي تواجه الدول المتوسطية وتحتاج إلى حلول مشتركة لمواجهتها، حيث تنعكس آثارها على دول المتوسط كلها، ومن بين هذه المشكلات نجد مشكل الهجرة، مشكل الإرهاب، مشكل التلوث البيئي، الأمن، الطاقة، المياه، نقل التكنولوجيا... هذه المشكلات تدفع للتقارب بين الدول المتوسطية باعتبارها تمثل خطرا مشتركا لها، وقد تطرقت اتفاقيات المشاركة جميعها إلى هذه المشكلات حيث أمكن تقسيمها بشكل عام إلى ثلاث سلات هي: السلة الأمنية، السلة الاقتصادية، السلة الإنسانية.

إن الصيغة المتوسطية للتعاون هي الأكثر قبولا في المتوسط من صيغة الشرق أوسطية التي تدعو لها الولايات المتحدة الأمريكية، وبالمقارنة من حيث الهياكل والمشروعات المختلفة لكلا الصيغتين، فإن الصيغة المتوسطية تتيح فرصا وإمكانات أكثر مقارنة مع الصيغة الشرق أوسطية خاصة في ظل العلاقات التاريخية التي تربط المنطقتين.

- إن الدول المتوسطية قد أقبلت بالفعل على الدخول في اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وهي صيغة أقوى للعلاقات لم تكن موجودة من قبل، وهذا يعتبر من المؤثرات القوية والجديدة للتقارب المتوسطي، وببشر- رغم كل المعوقات بنجاحه إذا ما تم دعمه باليات الحوار وبناء الثقة وإيجاد المؤسسات الكفيلة بتحقيق التنمية والأمن والاستقرار في المنطقة.

ثالثا: التعاون قضية مصالح مشتركة:

1- مبدأ المصالح المشتركة: أساس كل تعاون وتطور هو قيامه على مبدأ المصالح المشتركة بين كل الأطراف المعنية، وبغير هذا الأساس تصبح العلاقة علاقة مساعدة من طرف لآخر، أي علاقة هشّة تتأثر بسرعة وتتغير بمدى رضا الطرف المانح، فهي علاقة غير مستقرة قابلة للهزات والتراجع باستمرار؛ إن الوقائع التاريخية والجغرافية والسياسية تساعد أن يسعى جانب المتوسط إلى ترتيبات إقليمية وعبر إقليمية لإدارة مشاكل العلاقات بينها وتهيئة أفضل السبل لأشكال التعاون الممكنة⁽¹³⁾، ولذلك و حتى نجعل من المتوسط منطقة تعاون تقوم على التنمية والاستقرار يتوجب جعل مبدأ المصالح المشتركة الركيزة الأولى للعمل الجماعي، تقوم تلك المصالح المشتركة على تبادل قيم ذات صيغة اقتصادية واجتماعية وثقافية، فهو تبادل يعود بالفائدة والاستفادة للأطراف كلها، وهذا هو المبدأ الذي بنيت عليه اتفاقيات الشراكة المتوسطية⁽¹⁴⁾، فالأمن المشترك هو غاية ضرورية حيث تشترك فيه مجموعة الدول المتوسطية فتتراجع فيه مفاهيم مثل المساعدة الذاتية والمنافسة الأمنية والريّة، فتوفر مجالا للتفاعل السلمي ويساعد على صياغة مفاهيم مشتركة لتحقيق

المصالح المشتركة⁽¹⁵⁾، فيذكرنا أندريا أماتو أنه ومنذ 1999 كانت خلية الاستشراف التابعة للمفوضية الأوروبية قد تصورت خمس سيناريوهات تلي التوسع عام 2010 ومن ضمنها سيناريو سمي "الحزام الصحي" وهو معد لانتقاء توترات الجيران، وكانت الإشكالية بالنسبة للاتحاد الأوروبي تطرح نفسها بتعابير واضحة لخصها بصورة جيدة وليام والاس بقوله "إن الخيار بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي كان أن يعرف إذا كان يصدر أمته واستقراره إلى جيرانه، أم أنه يستورد عدم استقرارهم"، وجاءت سياسة الجوار الأوروبي للإجابة بمراقبة الحدود دون إغلاقها⁽¹⁶⁾، فيتحول التفكير من المستوى الوطني إلى المستوى الجماعي عندئذ يتبلور معنى أمن الجماعة؛ فالظروف المشتركة في منطقة المتوسط مثل التقارب الجغرافي والتفاعل المستر بين الضفتين التي ساهمت في تشكيل التهديد المشترك الذي يستوجب توحيد الإدراك الأمني في المنطقة والتنسيق الأمني.

2- الإدارة السياسية الواضحة: التعاون من أجل تنمية متوسطة جماعية يحتاج في الأساس إلى إرادة سياسة جماعية ثابتة، وقد بينت لنا مسيرة أوروبا نحو الاندماج كيف أن الإرادة السياسية قادرة على تخطي الصعاب والمشكلات التي تواجه مشروعات التعاون مهما كبرت وتفاقمت، والإرادة السياسية المطلوبة هي الإرادة الديمقراطية للشعوب التي تحققها الحكومات، وليست مجرد قرار حكومي إداري ينقلب حسب أهواء رؤساء الحكومات، ومن الواضح تماما أن الإرادة السياسية ترتبط بالعامل السابق الذكر وهو المصالح المشتركة، وهذا هو العنصر- الذي طبع مفاوضات دراسة مستقبل التعاون الأوروبي المتوسطي من خلال مرحلته الأولية في توقيع اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط.

3- الرغبة في التفاعل مع حضارة الغير: العلاقة المطلوبة في حالة الحوار المتوسطي هي الحوار والتفاعل الحضاري بين الحضارات العربية والغربية حيث تنفتح نوافذ الفكر والثقافة وقنوات الاتصال على مختلف عطاءات الفكر

الإنساني، ولكن مع التمييز بين ما هو مشترك وبين ما هو خاص بكل جانب، والواقع المتوسطي يشير إلى جانب أوروبي متفوق وينافس على المستوى العالمي زراعيًا وصناعيًا وتكنولوجياً وفكريًا، وجانب عربي يعيش أزمة البحث الدائب عن صيغة فكرية يتم من خلالها استيعاب ثقافة العصر-، وهي في حقيقتها ثقافة الآخر في الوقت الذي يتم فيه الحفاظ على خصائص الدول المتوسطية، وهذه هي الإشكالية العامة في قضية الحوار مع الآخر⁽¹⁷⁾، من جانب آخر نجد أن الحداثة والتقدم والديمقراطية بمفاهيمها الغربية التقليدية، وباعتبارها مقومات أساسية للحضارة العصرية لن تكون مع أهميتها بديلاً على الإطلاق للروح الحضارية التي تميز الدول المتوسطية الأخرى، والتي في غالبيتها دولاً عربية إسلامية، فإذا نظرت الدول المتوسطية إلى جيرانها الأوروبيين يمثل هذا المفهوم، ثم إذا نظر الغربيون إلى تعاونهم مع الدول العربية بمثابة فرض بديل حضاري لحضارتها العربية الإسلامية فلن يكتب لأي حوار عربي - أوروبي لا الدوام ولا حتى الوجود، فالرغبة الحقيقية للتعاون تكمن أولاً في العقول والنفوس قبل أن تتحول إلى واقع ملموس وحقيقي⁽¹⁸⁾، وقد بنيت كل الحوارات المتوسطية على مفهوم التفاعل وتقبل حضارة الطرف الثاني، وبالتالي فهو مؤشر لافاق واعدة من خلال التعاون المتوسطي؛ فلقد قال بروديل على المتوسط "إنه يعيننا جميعاً حتى ولو لم نعش فيه أبداً أو عودتنا إلى المنبع فنحن أبناء قرطبة وغرناطة... أبناء العلماء العرب الذين نقلوا إلينا إرث اليونان الذي أغنوه نحن ورثة تراث القيم الروحية ذاته"، فالمتوسط لم يعد يمثل وعداً بل بات تهديداً.

4- الديمقراطية والأمن والتنمية: هذه العناصر الثلاث هي مفاتيح التعاون والتقارب المتوسطي والعمل على خلق التوازن المطلوب عن طريق تقليل حجم الفجوة بين دول المتوسط، إن الديمقراطية والأمن والتنمية هي أعمدة رئيسة للتعاون المتوسطي مع مراعاة أنه لا أمن حيث لا توازن، ولا توازن حيث لا تنمية متكافئة، ولا تنمية متكافئة في ظل أنظمة غير ديمقراطية، ولا ديمقراطية حيث لا

مشاركة شعبية، و لا مشاركة شعبية إلا إذا تشكلت الأطر السياسية والاجتماعية الموافقة لهذه الشراكة.

إن التوجهات التي جاء بها مؤتمر برشلونة تصب في هذا الاتجاه، وتعمل دول الاتحاد الأوروبي لتطوير هذه العناصر لدى المجتمعات المتوسطة حتى تكون لاتفاقيات الشراكة آفاق تصبو كل الدول المشاركة الوصول إليها، وعموما فإن الصيغة المطلوبة للمشاركة المتوسطة هي صيغة التوازن في العلاقات، أي تقليل الفجوة والهوة بين شمال المتوسط وجنوبه، هذه الصيغة التي تساعد على التقارب وخلق الجو المناسب للتعاون في المتوسط، إن هناك آمالا معقودة على الاتحاد الأوروبي من خلال الآليات الأربع لخطّة الشراكة المتوسطة الأوروبية وهي إحداث منطقة تبادل حر لافاق 2010، دعم التعاون المالي، تعميق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والعلمي، وتعميق الحوار السياسي بين البلدان الشركاء، وأيضا هناك وعي متزايد في دول جنوب المتوسط بأهمية هذه الشراكة وهذا التعاون بكافة أشكاله الذي من شأنه تحقيق معدلات تنمية أكبر وأسرع لتضييق الفجوة واللاحاق بالدول الأوروبية المتقدمة.

يلاحظ أن قضايا الأمن في منطقة حوض المتوسط قد استحوذت على اهتمام خاص كمحور أساسي من محاور المشروع المتوسطي وباعتبارها الموجه الرئيس الذي يحكم المسيرة الأورو متوسطة، إذ بالرغم مما تحظى به الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية من اهتمام وتركيز أوروبي إلا أن المشاركة السياسية الأمنية تبقى هي المفتاح للتعاون الأورو متوسطي⁽¹⁹⁾؛ وذلك انطلاقا من حقيقة أن المشاركات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا يمكن أن تتحقق وأن تستقر دون أن تستند على قاعدة راسخة من الاستقرار السياسي والأمني الذي يوفر المناخ المناسب للانطلاق الاقتصادي والحوار الحضاري والثقافي.

وفي ظل هذه الأسس والمفاتيح لتحقيق الشراكة الأورو متوسطة وتفعيلها وتعميق التبادل المتكافئ بين الضفتين بهدف تحقيق الأمن والاستقرار هناك مجموعة

من الأدوار المطلوبة من دول المنطقة لتعميق الشراكة، حيث نشرت المجموعة غير الرسمية التي يرأسها البروفيسور جون لويس ريفر تقريرا في 07 أكتوبر 2007 يجمع مجموعة من المواضيع حول الشراكة الأورو متوسطة، فالموضوع الأول يتعلق بمفهوم المتوسط يصفه كعملية " ذاتية النمو و رادية " تقوم على " أعمال هادفة " بتبني " هدفا مشتركا " وتعمل على قاعدة " الشراكة في القرار "، أما الموضوع الثاني يتصل بالعلاقة مع الاتحاد الأوروبي تهدف إلى إقامة " منطقة تبادل حر معمق "، أما الموضوع الثالث يبين أولوية الأهداف التي يحرص عليها الاتحاد الأوروبي من خلال:

- تقديم إطار للحوار السياسي تغطي السلام والأمن والاقتصاد والاجتماع والثقافة والمجتمع المدني والبيئة.

- تطوير اقتصاد عقلاني.

- هيكلة النشاطات.

- معالجة الفقر والتوازن الاجتماعي والإقليمي.

- إدماج نشاطات المجتمع المدني.

أما الموضوع الرابع جعل المحيط الجغرافي مفتوح للانضمام، والموضوع الخامس يتصل بالهيكلة المؤسسية حيث تؤكد ضرورة حيازة هيكلية حكومية بينية تعمل على قاعدة القرار المشترك وميثاق يحدد القيم المشتركة والأهداف المرجو بلوغها، ويمكن للأمر أن يتخذ شكل هيئة عليا ل " الوكالات المتخصصة " و جهاز دائم لتقييم النتائج، أما الموضوع السادس يتعلق بالبنية القانونية وذلك من خلال الانطلاق باتجاه تعاون مدعم بخصوص مواضيع " متوسطة خالصة "، والموضوع السابع يتضمن قائمة أهداف لا تحظى بالاهتمام الأوروبي الكافي (البنية التحتية، الفقر، المعرفة، الحوار بين الثقافات...)، وفيما يتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة تقترح مجموعة الخبراء إنشاء الوكالات الثلاث:

- مفوضية متوسطة للتنمية المستدامة.

- مرصد متوسطي للبيئة.

- وكالة متوسطة للمياه.

والموضوع الثامن يتعلق بإنشاء بنك المتوسط، والموضوع التاسع إدماج المشغلين⁽²⁰⁾، فالاتحاد الأوروبي إذا عمل

يقيموا نظاما فعالا وتشاركيا في إدارة ضبط الحدود وتكثيف التعاون في مجال منع ومكافحة كل التهديدات للأمن المشترك، فعلى الاتحاد الأوروبي أن يلزم نفسه بمهام يتعهد بإنجازها من خلال:

- مشاركة أكثر حيوية في البحث عن حل الخلافات المتعلقة بفلسطين والصحراء الغربية.
- تكثيف التعاون الثقافي والتفاهم المتبادل والمساهمة في تطوير مجتمع مدني مزدهر.
- إشراك الجيران في البرامج الأوروبية الخاصة بالبحث والتربية والثقافة.
- تشجيع الربط المتبادل للبنى التحتية، ومواءمة التشريعات في مجال النقل والطاقة والاتصالات.
- المساعدة على إدماج الجيران في النظام التجاري الدولي.
- تسهيل إدارة موجات الهجرة.
- التفكير في خلق آلية جديدة للحوار

حيث أصبحت مسألة تغيير عملية السلام مناورة سياسية ساذجة لأن المجتمعات تمضي في طريقها وتتساءل وتواصل الدعوة إلى إصلاحات جديدة وتضغط لتحقيق النجاح والإصلاح الاقتصادي والانفتاح السياسي، ما يتطلب رفع مستوى الأداء الحكومي المسئول، وتغيير استمداً النخب الحاكمة لشرعيتها بتطبيق نظام العدالة ورعاية المصالح العامة والتفكير في بناء مؤسسات قوية ومساءلة أفرادها، ما يفرض على الأوروبيين التفكير من جديد في تطوير مقاربتهم الأمنية أو اقتراح أساليب جديدة للتنسيق الأمني بالتركيز على عناصر الأمن الناعم، ويتطلب هذا المنهج الاستجابة للتحديات الأمنية الشاملة في المنطقة التي تستوجب تنوعا في السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبشرية ليس بخطاب جديد وإنما سياسة جدية وجديدة.

حيث تجتمع للعرب والأوروبيين الكثير من عوامل الالتقاء والمصالح المتبادلة وعلى جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية، فالعالم العربي هو المجال الحيوي لأوروبا والسوق الاقتصادية الواسعة وهو مصدر الثروات والطاقة التي يقوم عليها الاقتصاد الأوروبي،

على تفعيل مقترحات مجموعة الخبراء من شأنه أن يدعم مسار برشلونة ويقترب أكثر من تحقيق أهدافه.

فالندية في الحوار بين المنطقتين أساسية لأنه في غيابها يتعذر التواصل المنتج، فالحوار مبدئيا أن تسلم بالوجود المادي للآخر ثم تسلم بأن عنده بعض ما يعطيه؛ فالحوار شرط ضروري مسبق لنجاح التعاون السياسي والاقتصادي الأوروبي المتوسطي الذي من شأنه أن يوسع الرؤى السياسية الضيقة التي تسمح بمعالجة حقيقية للمشاكل بين الضفتين، والتي تكمن في معطيات معقدة وصراعية متداخلة، فيمكن حينها تخطي التهديدات من خلال مشروع يقع في قلبه الحوار الثقافي الذي أصبح مصدر تهديدات، حيث لن يتحقق الفهم المتبادل إلا من خلال التجاوز التاريخي والديني ومن خلال التغلب على الأحكام المسبقة المتبادلة والمتراكمة عبر التاريخ⁽²¹⁾؛ وذلك وفق ما تقتضيه "أخلاقيات الحوار" التي تسمح بإنجاز قاعدة للتفاهم انطلاقا من كل المصالح المشتركة التي تواجه بنجاح نقد الآراء المتسعة.

إن المقترح الذي يمكن بلورته في هذا الشأن هو البحث في أصلية الواقع من حيث الكشف عن المشاكل وما هو المشترك في المنطقة؛ وليتم تفعيل الإنجاز يشير هيرماس إلى أنه لا يمكن الوصول إلى انفتاح للذهنيت إلا عبر تحرير العلاقات والتعاطي الموضوعي مع الإشكاليات المقلقة، وفي الممارسة اليومية للتواصل يجب العمل على بناء متواصل للثقة، وهذا ضروري من أجل أن تترجم هذه الشروحات العقلانية على قياس كبير في وسائل الإعلام والمدارس، وإعادة النظر في التصور المعياري اتجاه الأنا والآخر ومعرفة النقاط التي يجب تعديلها لينظر إليها على أنها تجسد مقارنة حضارية⁽²²⁾.

الخاتمة:

إن أوروبا الموسعة عليها أن تبني سياسات جديدة مع جيرانها المتوسطيين وذلك لخلق فضاء مستقر ومزدهر، حيث تكون السياسات ترمي إلى معالجة جذور عدم الاستقرار السياسي والمعطوية الاقتصادية والشغل المؤسساتية والصراعات والفقر والنبد الاجتماعي، وأن

والعالم العربي من أكثر الدول حاجة لأوروبا التي تشكل الشريك التجاري الرئيس له لنقل التكنولوجيا والصناعة.

- غري محمد
- سفيان طبوش

الهوامش:

- (1) - عمر إبراهيم العفاس، نظريات التكامل الدولي الإقليمي، ليبيا: منشورات جامعة قار يونس، 2008، ص 91.
- (2) - الناصر عبد اللاوي، التواصل والحوار أخلاقيات النقاش في الفكر الفلسفي المعاصر، بيروت: دار الفرائي، 2013، ص 20.
- (3) - محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أئسنة الحضارة وثقافة السلام، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 205.
- (4) - المرجع نفسه، ص 362.
- (5) - عرفان تقي الحسيني، "الاتحاد الأوروبي ومستقبل التجارة الخارجية العربية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 11، 1998، ص 45.
- (6) - محي الدين إسماعيل الديمي، تحولات العلاقات السياسية الدولية وتداعياتها على الصعيد العالمي، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص 209.
- (7) - فيليب جوردون، "سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة"، دراسات عالمية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 25، د س ن، ص 11.
- (8) - أشرف محمد عبد الحميد كشك، تطور الأمن الخليجي منذ عام 2003: دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو، سلسلة أطروحات الدكتوراه 100، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 96.
- (9) - علي الدين هلال، "ندوة العرب وأوروبا عام 1992"، الباحث العربي، العدد 20، سبتمبر 1989، ص ص 24-25.
- (10) - نادبة محمود مصطفى، أوروبا والوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص 12.
- (11) - Discours du candidat Nicolas Sarkozy à toulon, Le 7 Février 2007, p 4, www.philipesollers.fr/pdf/sarkozy_discours.
- (2) - عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر: دار الخلدونية، 2007، ص 156.

- (13) - أحمد كمال أبو المجد وآخرون، أوروبا وحوار الثقافات الأورو متوسطية نحو رؤية عربية للتنفيل، القاهرة: برنامج حوار الحضارات، جامعة القاهرة، 2007، ص 63.
- (14) - الشاذلي العياري، "من أجل مشروع عربي-أوروبي متوسط جديد"، مجلة شؤون عربية، العدد 84، يونيو 1993، ص 34.
- (15) - عامر مصباح، المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2013، ص 235.
- (16) - بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2008، تر: سليمان الرياشي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 205.
- (17) - ثناء فؤاد عبد الله، "اشكاليات التفاعل والحوار الحضاري بين العرب والحضارة الغربية في إطار متغيرات العالم الجديد"، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، يناير 1993 - ص 37.
- (18) - الشاذلي العياري، آفاق التكامل في البحر الأبيض المتوسط"، مجلة المنتدى، العدد 114، مارس 1995، ص 9.
- (19) - نظمي أبو لبدة، التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي، عمان: دار الكندي، 2001، ص 315.
- (20) - بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط، مرجع سابق، ص ص 248-250.
- (21) - أحمد كمال أبو المجد وآخرون، مرجع سابق، ص 52.
- (22) - الناصر عبد اللاوي، مرجع سابق، ص ص 90-91.